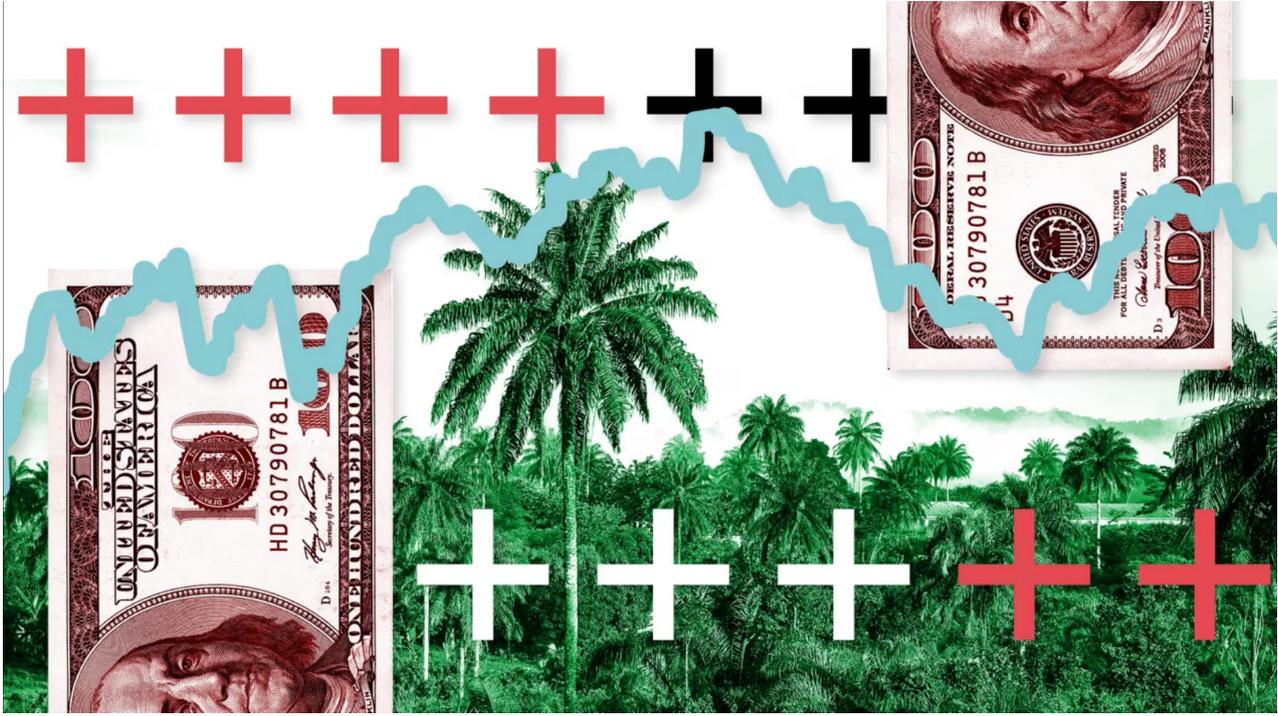


## أرصدة الكربون: سباق جديد للاستيلاء على أراضي أفريقيا



ترجمة وتحرير: نون بوست

في أحد أيام أواخر تشرين الأول / أكتوبر، احتشد زعماء أكثر من اثنتي عشرة بلدة عبر غابات غبي دورو المطيرة في ليبيريا في كنيسة مطلية باللون الأبيض ذات أسقف من الصفيح. ولقد اجتمعوا للاستماع للمرة الأولى إلى صفقة وقعتها حكومتهم الوطنية تقترح منح شركة بلو كاربون، وهي شركة استثمارية خاصة مقرها على بعد آلاف الأميال في دبي، حقوقاً حصرية لتطوير أرصدة الكربون على الأراضي التي يطالبون بها. ويقول أندرو زيلمان، الذي يساعد في قيادة نقابات الغابات في ليبيريا، إنه "لم يكن أي منهم على علم بصفقة الكربون الأزرق".

ويضيف أن اثنين فقط من القادة كانوا على دراية بمفهوم رصيد الكربون، وهو الأداة القابلة للتداول والتي يمكن الحصول عليها عند إزالة طن من الكربون من الغلاف الجوي أو تجنبه، على سبيل المثال بسبب زراعة غابة، أو محمية من إزالة الغابات.

وتجري شركة "بلو كاربون"، وهي شركة خاصة مملوكة للشيخ أحمد دلموك آل مكتوم العضو في العائلة المالكة في دبي، مناقشات للحصول على حقوق إدارة ملايين الهكتارات من الأراضي في أفريقيا. إن النطاق هائل، إذ تتضمن المفاوضات صفقات محتملة لنحو عشر مساحة أراضي ليبيريا، وخمسة مساحة زيمبابوي، ومساحات من كينيا وزامبيا وتنزانيا.

## نطاق شركة "بلو كاربون"

الدول التي تجري محادثات مع أداة الاستثمار



وتعتزم شركة "بلو كاربون" بيع تخفيضات الانبعاثات المرتبطة بالحفاظ على الغابات في هذه المناطق كأرصدة كربون، في إطار محاسبي دولي غير مكتمل لأسواق الكربون الذي صممه الأمم المتحدة. وفي السوق التي تم تصميمها من أجل الحكومات ومن قبلها، تعد شركة "بلو كاربون" من بين أكثر شركات الوساطة الخاصة نشاطًا.

ويتطلع مفاوضو المناخ المجتمعون في دولة الإمارات العربية المتحدة قمة المناخ "كوب 28" هذا الأسبوع إلى وضع اللمسات النهائية على هذا الإطار، بهدف إطلاق سوق جديدة لأرصدة الكربون التي من شأنها أن تسمح للدول بتقليص بصمتها الكربونية عن طريق شراء تخفيضات الانبعاثات من الآخرين.

ومن المفترض أن تكون التجارة بسيطة، فقد التزمت الدول الـ 195 التي وقعت على اتفاق باريس للمناخ لسنة 2015 بوضع أهداف للحد من انبعاثاتها الكربونية بحلول سنة 2030. وإذا تجاوزت دولة ما هذه الأهداف أو الأهداف المستقبلية - على سبيل المثال من خلال التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، أو إعادة تشجير الأراضي التي تزيد من مخزون الكربون - فيمكنها بيع تلك التخفيضات الإضافية في الانبعاثات إلى دولة أخرى.

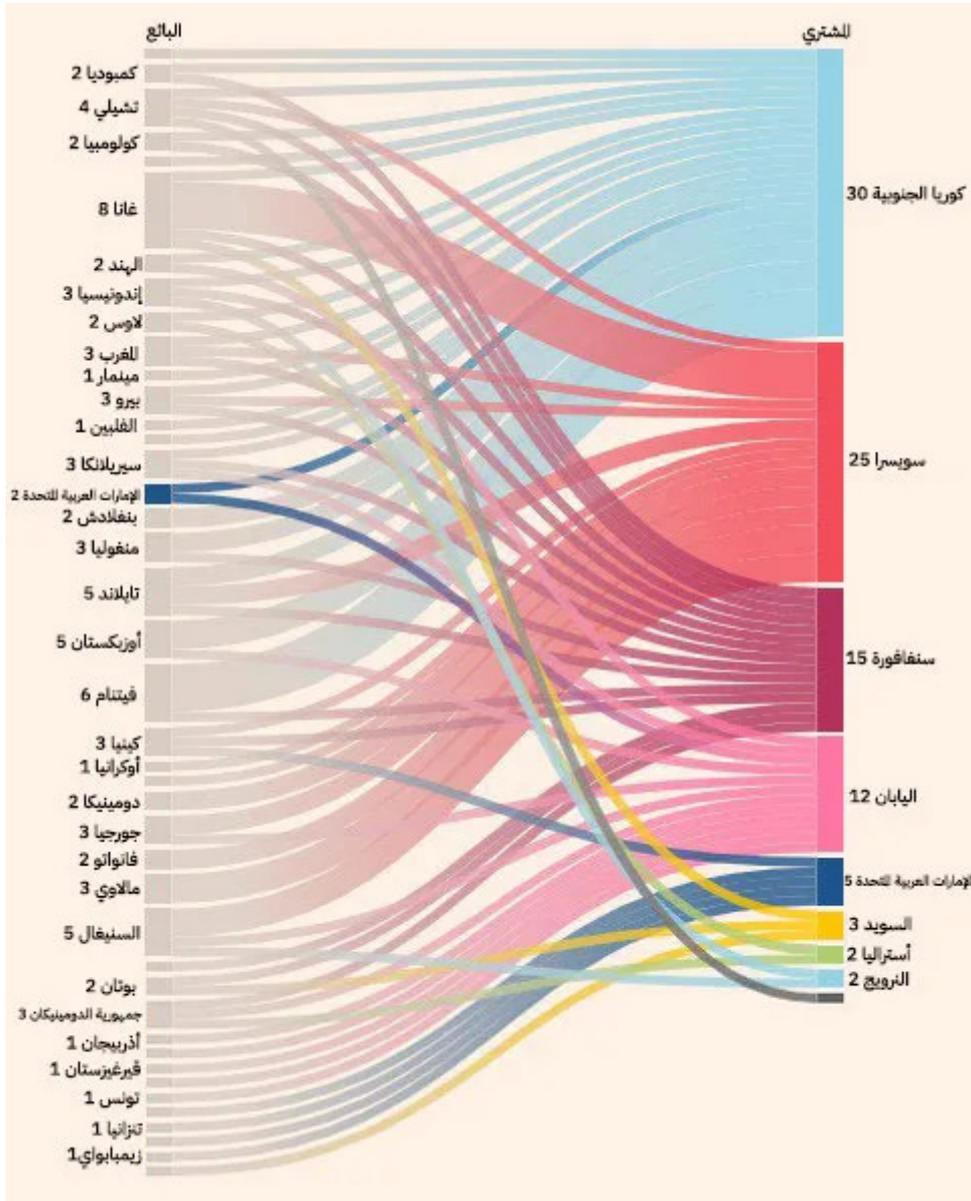
وتراهن دولة الإمارات، إلى جانب حكومات أخرى مثل سويسرا وكوريا الجنوبية، على أن أسواق الكربون الدولية هذه يمكن أن تكون ركيزة أساسية في الحلول المناخية المقدمة لقادة العالم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 28).

وتبلغ قيمة السوق الدولية الحالية لأرصدة الكربون نحو ملياري دولار، مع بيع ما يقرب من أربعة من كل عشرة أرصدة على أساس مشاريع استعادة الطبيعة. ويمكن للمشتريين من القطاع الخاص، بدءًا من

الشركات وصولًا إلى الأفراد، شراء تعويضات لانبعاثاتهم لتحقيق أهداف التخفيض الخاصة بهم. ويحصل الوسطاء المشابهون لشركة "بلو كاربون" على حقوق شراء وبيع الائتمانات، مع أخذ جزء من قيمتها. وحتى وقت قريب، كانت الحكومات تتجنب الشراء والبيع مباشرة في هذا السوق. ولكن مع ظهور أهداف خفض الانبعاثات الوطنية بحلول سنة 2030 في الأفق، أصبح استيراد أرصدة الكربون على نطاق واسع جذابًا على نحو متزايد. ومع ظهور خطط لمخطط وطني، كان هناك اندفاع جديد للوصول إلى الموارد في البلدان الغنية بالتنوع البيولوجي.

وكانت كوريا الجنوبية وسويسرا واليابان والإمارات وسنغافورة من بين الدول التي أبرمت 95 صفقة أولية منذ بداية سنة 2021 لشراء تخفيضات الانبعاثات المستقبلية من دول من بينها غانا وفيتنام والسنغال، وذلك وفقًا لبيانات أسواق الكربون من مؤشر "مورجان ستانلي كايبتال إنترناشيونال".

ومن الممكن أن تؤدي طفرة ائتمان الكربون إلى توجيه الأموال نحو البلدان الأكثر فقرًا ذات البصمة الكربونية الأصغر واحتياجات التمويل الأعلى، لمساعدتها على معالجة آثار التغيرات المناخية ودرجات الحرارة المرتفعة بشكل متزايد.



منذ سنة 2021، وقعت تسع دول اتفاقيات ثنائية أو ناقشت رسميًا شراء أرصدة الكربون المستقبلية بموجب نظام الأمم المتحدة. الاتفاقيات الثنائية بشأن الائتمانات المستقبلية، من كانون الثاني/يناير 2021 إلى أيلول/سبتمبر 2023

لكن حجم وسرعة إبرام الصفقات بين الدول على الأراضي المتاحة أثار المخاوف بشأن الافتقار إلى حواجز حماية حول هذا النظام.

لا يتم منح البلدان البائعة الوقت الكافي لتطوير استراتيجية للموارد الطبيعية من شأنها تعزيز التجارة العادلة في أرصدة الكربون، كما يقول قادة المجتمع والناشطون في البلدان التي ينشط فيها برنامج شركة "بلو كاربون". وتشمل القضايا الرئيسية تقاسم الإيرادات، وحقوق الأراضي، والتأثير المحتمل على قدرة البلدان المضيفة على تحقيق هدفها المناخي.

من جانبه، قال ديفيد يونغ، الخبير المستقل المعني بدور المجتمع المدني في إدارة الغابات في البلاد، إن "أساليب الاستغلال قد تكون جديدة، لكن العواقب لا تختلف كثيرًا عما حدث خلال 200 سنة الماضية من الاستيلاء على الأراضي في ليبيريا. إن الوعود المقدمة للمجتمعات غامضة ولا يمكن التنبؤ بها، وهي مثل قطع الأشجار أو التعدين أو زيت النخيل من جديد".

وحذر العلماء من الخطر الأوسع على الكوكب المتمثل في منح كبار الملوثين الضوء الأخضر لمواصلة ضخ النفط والغاز بناءً على المشتريات التي تتم من السوق غير المنظمة الحالية للحصول على الائتمانات.

وقد زعم العلماء، بما في ذلك تاليس ويست، من معهد الدراسات البيئية التابع لجامعة فريجي أمستردام، أن الأسواق تركز على معايير محاسبية هشة، استنادًا إلى سيناريوهات تبالغ في تقدير حجم الكربون المزال من الغلاف الجوي واستمرار عمليات الإزالة هذه.

وقال ويست: "إننا نخدع أنفسنا عندما نشترى هذه التعويضات".

السباق على الصفقات

تعد أرصدة الكربون جزءًا من الإستراتيجية الرسمية لدولة الإمارات لخفض انبعاثاتها الوطنية بحلول سنة 2030، إلى جانب الاستثمارات الأخرى بما في ذلك غاز الهيدروجين وإنتاج الصلب لإزالة الكربون.

وبعد أن تعهدت الدولة بمبلغ 450 مليون دولار للمساعدة في تطوير أسواق الكربون الأفريقية في أيلول/سبتمبر، أعلن محمد بن سالم، الذي يقود أسواق الكربون الطوعية خلال رئاسة الإمارات لمؤتمر المناخ، في تشرين الأول/أكتوبر أن الإمارات ترغب في رؤية زيادة بمقدار 50 ضعفًا في حجم هذا السوق عالميًا.



وقال في مؤتمر في لندن: ”يمكن لأسواق الكربون الطوعية أن تقود إجراءات مناخية فعالة على أرض الواقع. مع فوائد مشتركة كبيرة للمناخ والمجتمعات المحلية والطبيعة“.

ومن المرجح أن تكون إعادة التشجير جزءاً أساسياً من أسواق الكربون في المستقبل، ولقد قدرت دراسة تمت مراجعتها ونشرتها مجلة ”نيتشر“ الشهر الماضي أنه يمكن إزالة 139 جيجا طن من الكربون من الغلاف الجوي من خلال حماية مناطق الغابات الحالية بشكل أفضل حيث يعيش أو يعمل عدد قليل نسبياً من الناس.

ويمثل هذا أكثر من ستة أضعاف الكربون الذي قال برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة إنه يجب خفضه من الانبعاثات السنوية بحلول سنة 2030 للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة.

بالنسبة لفرانسوا ميغريت، رئيس قسم تجارة الكربون في بنك أبو ظبي الأول – وهو أكبر مقرض في الإمارات، والشريك الرسمي لقيمة ”كوب 28“ وداعم للكربون الأزرق – يجب أن تبدأ تجارة الكربون بين الدول في أقرب وقت ممكن. وقال في نفس المؤتمر: ”ليس أمامنا 20 سنة ولا نريد أن نضيع هاتين السنتين أو الثلاث سنوات لتفعيل شيء ما“.

لكن بعض الصفقات المبكرة تتعرض للانتقاد بسبب افتقارها إلى الشفافية والمساءلة. وليبيريا، على عكس البلدان الأخرى التي تناولتها شركة بلو كاربون، ليس لديها حتى الآن قانون يحكم بيع أرصدة الكربون وفرض الضرائب عليها.

وتتترح نسخة من مذكرة التفاهم بين شركة بلو كاربون مع ليبيريا، بتاريخ تموز/ يوليو واطلعت عليها صحيفة فايننشال تايمز، منح الشركة التي تتخذ من دبي مقرًا لها حقوقًا حصريّة لتوليد وبيع أرصدة الكربون على حوالي مليون هكتار من الأراضي الليبيرية. وسوف تحصل على 70 في المائة من قيمة الاعتمادات على مدى العقود الثلاثة المقبلة، وتبيعها معفاة من الضرائب لمدة عقد من الزمن، وستحصل الحكومة على نسبة الـ 30 في المائة الأخرى، وسيذهب جزء منها إلى المجتمعات المحلية.



الغابات المطيرة في ليبيريا، حيث تجري شركة بلو كاربون مناقشات للحصول على حقوق الإدارة لحوالي عشر مساحة أراضي البلاد.

وكان من المقرر إجراء مشاورات مجتمعية بين آب/ أغسطس وتشرين الثاني/ نوفمبر، وفقًا للوثيقة، لكن زيلمان يقول إن الزعماء المحليين الذين يتعامل معهم بشأن الأرض لم تتم مشاورتهم بعد بشأن الصفقة.

وتنفي شركة بلو كاربون فشلها في التشاور مع المجتمعات؛ حيث قالت إنها ستتبع جميع "القوانين والقواعد واللوائح" الحكومية. وبمجرد الدخول في اتفاقيات رسمية ملزمة، "وأضافت: "أن شركة بلو كاربون تضع في اعتبارها جميع حقوق المجتمع وحقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الأرض في ليبيريا." وانتقد بعض النشطاء بشدة الصفقة المقترحة، معتبرين السماح لشركة أجنبية بإدارة مثل هذا الجزء الكبير من الأراضي الليبيرية من شأنه أن يعرض سبل العيش وملكية الأراضي المجتمعية لما يصل إلى مليون شخص للخطر، حسبما كتبت مجموعات بما في ذلك مؤسسة مؤسسة الغابات المطيرة في بريطانيا وأصدقاء الأرض وإرث سبت في رسالة في وقت سابق من هذه السنة.

وقالوا في رسالة: كانت الحكومة "تقوم بتسليم القرارات المتعلقة بكيفية إدارة جزء كبير من انبعاثاتها الكربونية للسنوات الثلاثين المقبلة [إلى] شركة إماراتية موجودة منذ أقل من سنة، وليس لها سجل

## حافل في تجارة الكربون“.

ولم يتم التوقيع بعد على أي عقد مع شركة بلو كاربون، كما يقول ويلسون تاربيه، رئيس وكالة حماية البيئة في ليبيريا، الذي سافر إلى دبي خلال الصيف لمناقشة الاقتراح. وتعمل حكومة ليبيريا على تطوير إطار قانوني لمطوري الكربون، يسلط الضوء على أن “الكربون ملك للدولة” - كما يقول - كما تتشاور أيضاً مع المجتمع المدني بشأن مشروع الكربون الأزرق، مؤكدة “نحن نقدر موقفهم.”



الشيخ أحمد دلموك آل مكتوم، رئيس شركة بلو كاربون وعضو في العائلة المالكة في دبي، إلى اليمين، مع وزير المالية الليبيري صامويل تويه.

ويقدر تاربيه أن ليبيريا لديها ملياري طن من ثاني أكسيد الكربون المحتجز في غاباتها، والتي يتم امتصاصها من خلال عملية التمثيل الضوئي. وقال: “إن حجم مخزون الكربون ضخم؛ لذا فإن أي شخص سوف يميل إلى بيع الكربون لدينا، لكن يجب أن يكون النظام قائماً على القواعد. إن الأمر ليس مثل شراء قطعة حلوى.”

وكانت البلدان الأخرى التي اتصلت بها شركة بلو كاربون في وضع أقوى للاستجابة.

وقد تلقى وزراء الخارجية والبيئة في سورينام في أميركا الجنوبية، وهي دولة صغيرة أخرى مغطاة بالكامل تقريباً بالغابات الاستوائية، عرضاً مشابهاً لعرض ليبيريا عندما سافروا لعقد اجتماعات مع آل مكتوم في مكاتب شركة بلو كاربون في ناطحة سحاب برج السلام في دبي في آب/ أغسطس.

ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورينام حوالي 10 مرات أكبر من نظيره في ليبيريا، وتتمتع حكومتها بأكثر من عقد من الخبرة في التعامل مع آليات تمويل خفض الانبعاثات، بما في ذلك في إطار آلية التنمية النظيفة التابعة للأمم المتحدة المشؤومة، والتي تعود جذورها إلى بروتوكول كيوتو سنة 1997، وقد حل البروتوكول في نهاية المطاف محل اتفاق باريس.

لذلك كان الوزراء أكثر قدرة على الرد على الاقتراح الأولي لشركة بلو كاربون بالحصول على تخفيض كبير من عائدات ائتمان الكربون المستقبلية، وفقاً لمستشار سورينام بشأن الصفقة الذي طلب عدم الكشف عن اسمه.

وأكد شخص مقرب من وزارة البيئة في سورينام أنها لا تزال تدرس أحدث عرض محدث لشركة بلو كاربون، إلى جانب عروض أخرى للحصول على أرصدة بقيمة 4.8 مليون دولار مرتبطة بالحد من إزالة الغابات على المستوى الوطني.



المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ "كوب 28" في دبي. لقد راهنت الإمارات على أن أسواق الكربون الدولية يمكن أن تكون ركيزة أساسية في الحلول المناخية المقدمة لزعماء العالم في المؤتمر.

ولكن قد يكون من الصعب رفض مثل هذه العروض؛ حيث قال المستشار: "إن فكرة [شركة بلو كاربون] هي أن لديهم ثروات لا توصف من العائلة المالكة"، وهو ما يمثل حافزاً قوياً للدول الفقيرة التي تتطلع إلى تأمين نفسها ضد التقلبات في تسعير الكربون.

عندما اتصلت "فاينانشيال تايمز" لتتساءل بشأن عروضها لسورينام، قالت شركة بلو كاربون إنها تريد التحقيق في "هذه الادعاءات الكاذبة"، لكنها لم تحدد التفاصيل.

وتحركت دول أخرى لوضع تدابير حماية حول ترتيباتها. وفي تنزانيا؛ دخل نظام ضريبي صارم لتجارة أرصدة الكربون حيز التنفيذ قبل وقت قصير من توقيع شركة بلو كاربون مذكرة تفاهم للتنمية المستقبلية لثمانية ملايين هكتار من الغابات في شباط / فبراير مع وكالة الغابات في البلاد، وتتلقى السلطات المحلية 61 في المائة من الإيرادات من مبيعات ائتمان الكربون.

ولم تذكر شركة بلو كاربون نسبة الاعتمادات التي تطورها في ليبيريا وكينيا وأماكن أخرى والتي ستبيعها

إلى الإمارات مقابل بيعها إلى دول أخرى، أو ربما شركات أخرى. وقالت الشركة لصحيفة "فاينانشيال تايمز" إنها تتوقع "قاعدة متنوعة من العملاء والمشتريين"، وتعمل بشكل منفصل عن الحكومة. "الأمر يتعلق بالعدالة المناخية"

وبينما يتصارع المفاوضون من كل دولة حاضرة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ "كوب 28" حول أفضل السبل لتعزيز إطار الحكومات لتداول أرصدة الكربون، فإن إحدى الأولويات تتمثل في تجنب تكرار الأخطاء التي يرتكبها المشتريين والبائعين من الشركات بشأن قضايا المحاسبة وحقوق الإنسان.

وقال ديرك فورستر، رئيس الرابطة الدولية لتجارة الانبعاثات، الذي يمثل تجار ومطوري الكربون، إن البلدان النامية تخسر استثماراتها بسبب تباطؤ الرغبة في الحصول على أرصدة الكربون في الأسواق الطوعية، مضيفاً: "يبدو الأمر كما لو أن شخصاً ما قام بالضغط على زر إعادة الضبط الرافع في السماء. . . ويبدو أن الانسحاب يؤدي إلى إبطاء العمل المناخي بدلاً من تسريعه".



مصفاة في أبوظبي. لم تذكر شركة بلو كاربون نسبة الاعتمادات التي تطورها والتي ستبيعها إلى الإمارات مقابل بيعها إلى دول أو شركات أخرى.

على وجه الخصوص، أشار العلماء إلى عدة عيوب في فكرة إصدار اعتمادات لمكافأة المطور لحماية الغابة من إزالة الغابات الافتراضية في المستقبل، كما من المتوقع أن تفعل شركة بلو كاربون.

وقد نفت فيرا، وهي أكبر هيئة اعتماد للقروض الطوعية، المزاعم القائلة بأنها أفرطت في الاعتماد على المشاريع بناءً على توقعات متضخمة لإزالة الغابات في المستقبل، ولكنها تقول في الوقت نفسه إنها تعيد النظر في منهجيتها فيما يتعلق بالاعتمادات القائمة على الغابات.

وتأمل الهيئات الإشرافية التابعة للأمم المتحدة المكلفة بإعادة صياغة القواعد الخاصة بسوق ائتمان

الكربون الدولي أن يجتمع المفاوضون في القمة على معيار مشترك.

وقالت أولجا جاسان زاده، رئيسة إحدى الهيئات، لصحيفة "فاينانشيال تايمز" قبل بدء القمة: "أعتقد أنه لا يوجد مبرر أخلاقي لوجود معايير مستقلة". وتأمل أن تتفوق آليات الأمم المتحدة ذات يوم على أنظمة موافقة القطاع الخاص على الائتمانات التي شوهرتها الخلافات في السنة الماضية، "نحن قادرون على المضي قدمًا بناءً على [الاعتمادات] القائمة على الطبيعة والتعلم من أخطائهم".

وبموجب نظام الأمم المتحدة الناشئ، يتعين على الحكومات إلغاء أي تخفيضات في الانبعاثات يتم بيعها داخل حدودها من خلال تضخيم بصمتها الكربونية، لتجنب الحساب المزدوج بين البلدان. وقال المحللون إن هذا يمكن أن يعزز ثقة الجمهور في الفوائد المناخية المعلنة لأرصدة الكربون، ولكنه من شأنه أيضًا أن يزيد من المخاطر السياسية التي يواجهها المطورون الأجانب لأرصدة الكربون، لأن كل ائتمان يباع يجعل من الصعب على الحكومة أن تحقق هدفها المناخي.



أشخاص يقفون على ضفة نهر في سورينام. أشار العلماء إلى عدة عيوب في فكرة إصدار اعتمادات لمكافحة المطور لحماية الغابة من إزالة الغابات الافتراضية في المستقبل.

وقال جيل دوفراسن، مسؤول السياسة في منظمة مراقبة سوق الكربون غير الربحية إنه بغض النظر عن عدالة الشروط؛ فإن الدول الفقيرة ستستمر في الانجذاب إلى صفقات ائتمان الكربون بسبب ندرة التمويل الآخر للمساعدة في دفع تكاليف آثار تغير المناخ.

"لم تقم البلدان الأكثر ثراءً بتوفير التمويل المناخي الذي تحتاجه البلدان النامية؛ لذا فإنها تتجه إلى ما يمكنها الوصول إليه". والنظام الوحيد الذي يبدو سائدًا ومُبالَغًا فيه في الوقت الحالي هو أرصدة الكربون.

وعند تحديد ما يمكن اعتباره رصيدًا كربونيًا ومن يجب أن يستفيد منه، فإن المخاطر كبيرة. وقد نشرت

هندوراس بالفعل عُشر جيشها الدائم لحماية مخزونها من الغابات وتعزيز فرصها في بيع أرصدة الحد من إزالة الغابات إلى البلدان الأكثر ثراء في المستقبل.

وقال لافي مدينا، وزير الموارد الطبيعية والبيئة في البلاد: "إن الأمر يتعلق بالعدالة المناخية. والرؤية هي أن الأموال من أرصدة الكربون مخصصة للبلدان، وليس للأفراد.. في السوق السيادي، لا ينبغي أن يكون هناك وجود لرعاة البقر أو سماسرة الكربون".

المصدر: فاينانشال تايمز

رابط المقال: <https://www.noonpost.com/185303/>